EL - HAKIKA (the Truth) Journal
for Social and Human Sciences
Volume 18, Issue 02, June, 2019
(Issue 49 of the previous sequence)
ISSN: 1112-4210
EISSN: 2139-2588

مجلة الحقيقة
للعلوم الاجتماعية والانسانية
مجلد 18، عدد 02، جوان 2019
(العدد 49 من التسلسل السابق)

العولمة والحكامة _ مقاربة نحو فهم تشبيك الحكم في العالم_

Globalization and Governance - An Approach to Understanding Governance Networking in the World _

• د. زبيري رمضان . أستاذ محاضر أ_ تخصص تنظيم سياسي وإداري 661280781 +213
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أدرار. zebiri_ramdane@yahoo.fr

- Received date: 26/01/201**9**
- Accepted date: 09/05/2019
- Publication date: 18/06/2019

ملخص :

اعتماداً على المنهج التحليلي تستهدف الدراسة وصف عملية الحكم في عصر العولمة كونها أقرب إلى حوكمة شبكية تتسم باللامركزية وغياب القيادة من أجل"إبداع الحكم" وبدون الدولة أحياناً، فالشركات الكبرى من أجل مصالحها ومصالح دولها ارتبطت ببعضها البعض في إطار شبكيّ معقّد عرف بـ "الشركات/الشبكات"؛ وفي مواجهة شراهتها ظهر المجتمع المدني الفاعل عندما ارتبطت المنظمات غير الحكومية وتشابكت مع بعضها البعض أو مع/ضد الدولة أو القطاع الخاص حتى سماها البعض"انترنت حيّ"؛ وبالفعل كانت الإنترنت الوسيلة الرئيسية في "تشبيك" جميع تلك العلاقات بمن فيهم الأفراد أنفسهم وهو ما أسهم في ظهور الأفراد "كقوة عظمى"، كل هذه التشابكات أثرت بشكل عميق على الدولة بنمطها الهيراركي التقليدي(مراتب وطبقات) حتى استعمل البعض عبارة "الدولة/ الشبكة" وإعادة صياغة دورها ليس لتحجيمه ولكن لجعله أكثر كفاءة وقدرة على التكيف لتستجيب إلى التحديات الجديدة والمتسارعة .

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ الحكامة العالمية؛ الشركات/الشبكات؛ شبكة المنظمات غير الحكومية؛ الدولة/الشبكة ؛ الإنترنت .

Abstract:

Governance is shaped in the stage of globalization in the form of decentralized governance without leadership to "reinvent government" and sometimes without the state. Multinational corporations are thus interlinked in complex/network contexts; moreover, active civil society forms networks when non-governmental organizations are intertwined with / or against the State; these overlaps have profoundly influenced the traditional bureaucratic situation. The "State / Network" has emerged to reshape its role; not only to reduce it; but to make it more efficient and adaptable to respond to new and evasive challenges.

Keywords: Globalization; Global Governance; Corporate/ Networking; NGO Network; State / Network; Internet

EL - HAKIKA (the Truth) Journal
for Social and Human Sciences
Volume 18, Issue 02, June, 2019
(Issue 49 of the previous sequence)
ISSN: 1112-4210
EISSN: 2139-2588
مجلة الحقيقة
للعلوم الاجتماعية والانسانية
مجلد 18، عدد 02، جوان 2019
(العدد 49 من التسلسل السابق)

مقدمة:

حازت العولمة بأبعادها المختلفة باهتمام الباحثين وصناع القرار حتى باتت الموضوع الأكثر حضوراً وإثارة للنقاش على الساحة الفكرية العالمية، وانقسم المهتمون بها بين مؤيد ورافض ومتشدّد ومتساهل ومتحفّظ ومنفتح؛ وقد لا يعود هذا إلى كون العولمة ظاهرة جدّ مركبة ومعقدة فقط بل لكونها بالدرجة الأولى متناقضة الأوجه وتطرح الكثير من الإشكالات والتساؤلات العصيَة سواء فيما يتعلق بتعريف المفهوم أو بتأثيراته على عملية الحكم _وإن شئت_ الحكامة في عالمنا المعاصر.

وفي ظل هذه العولمة النيو- ليبرالية يعتقد الباحث المرموق (جيمس روزناو) أن النظام العالمي قد دخل مرحلة **"ما بعد العلاقات الدولية"** حيث لم تعُد الدّولة هي الوحدة الوحيدة الفعالة في الساحة الدولية والعالمية، بل هناك منظمات المجتمع المدني العالمي والشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية ومنظمات الإرهاب العابرة للحدود وشبكات الجريمة المنظمة والحلف الأطلسي.. وحتى الأفراد المؤثرون مثل (بيل جيتس؛ ونيلسون مانديلا.. وغيرهم) من الأفراد الذين لديهم قوة عظمى ونفوذ عالمي واسع، ونسبة لتعدد تلك الوحدات في هذه الساحة فإن أنسب وصف لما تقوم به الدولة ولدورها ووظائفها هو**"مجالات السّلطة"**، وفي ضوء هذه التداخلات التي تطرحها العولمة وتأثيرها على مجالات الحكم والسلطة؛ تأتي هذه الدراسة للتساؤل حول: ما الذي يعنى بالعولمة؟ وما انعكاساتها على عملية الحكم على الساحة الدولية والعالمية؟ وما التأثيرات التي فرضتها تلك التداخلات العالمية على عملية الحكم أو الحكامة على مستوى العالم؟
ما المقصود بالحكامة الشبكية في ظل هذه المعطيات الجديدة؟ وما الأطراف الرئيسية المكونة لها في ظل هذه العولمة ؟

ستحاول الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة اعتماداً على **الوصف والتحليل لدور وسلوك الأطراف المعنية** في عملية الحكامة العالمية وفق الخطة التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للعولمة وأبعادها.

ثانياً: حكامة الشبكات في ظل العولمة

ثالثاً: الأطراف/الشبكات المكونة للحكامة المعولمة:

- **الشركـــات/الشبـــكات**
- **شبكات المنظمات غير الحكومية**
- **الدولـــة/الـشبكة**

خاتمة الدراسة

1- الإطار المفاهيمي للعولمة وأبعادها:

إذا كانت هناك من صعوبة في تحديد البواكير الأولى لولادة العولمة كواقع اقتصادي وربّما ثقافي وسياسي معيش فإنّه لمن المُجمع عليه أنّ كل من **"REISER OLIVER"** و **"B- DAVIS"**

هما أوّل من نحــت فعل "يُعولم **TO GLOBALIZE**" بمعنى النظر إلى الكون كلّه كوحدة واحدة أو ككلّ مترابط وذلك في أربعينيات القرن العشرين[1]، وقد ذكر عبد الخالق عبد الله أنّ قاموس أكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة أشار لمفهوم العولمة "**GLOBALISATION**" للمرّة الأولى عام 1991م واصفاً إيّاه بأنّه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات[2]، وتعود لفظة عولمة في أصلها إلى الكلمة الإنجليزية "globe" بمعنى "كوكب" ومنه "global" التي تعني عالمي أو كوكبي أو دولي أو كروي، ومنه أيضاً globalogie" أي النظام المعرفي الذي يطلق عليه عادة "**علم العولمة**" أو علم النظام العالمي، أيضا "globality" أي العولمة كعملية تملك آليات التطبيق وتحويل العالم إلى شكل موحّد يلغي الحدود بين الدّول والأمم، ويوجد أيضاً "globalony" التي يشار بها إلى العولمة الكاذبة.

كما أن كلمة أو مصطلح "العولمة" هي واحدة من **ثلاث كلمات عربية** جرى طرحها ترجمة للكلمة الإنجليزية "globalization"، والكلمتان الأخريان هما "**الكوكبة**" وقد فضّل استخدامها "إسماعيل صبري عبد الله" و"**الكونية**" والتي أسهم في إشاعة استخدامها"السيد ياسين"، والعولمة في اللغة العربية مشتقة من "العالم" ويتصل بها فعل"عولمَ"على صيغة "فوعَل" وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية كما ذكر" ناصر الدين الأسد"؛ وجرى استخدام كلمات "قولبة" و"بلورة" و"حوسبة"حديثا، ونلاحظ في دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل، وإذا فضّل إسماعيل صبري عبد الله كلمة "كوكبة"مؤيدًا محمّد محمود إمام مشيراً إلى الفعل"كوكب" في اللسان العربي، فإن البعض لا يتحمس لهذا المصطلح "الكوكبة" ويرى أنّ الشيوع سيُحسم استخدام واحدة من كلمتي"**العولمة**" أو"الكوكبة" وربما كانت الغلبة لـ"العولمة" لشيوع استخدامها، في حين يشذّ باحثين آخرين في تفضيل مصطلح "الشمولية" أو"**الشوملة**" "planétarisation" عوض العولمة .

العولمة مصطلح معاصر استعمله الباحثون في مجال الاقتصاد والسياسة والأدب والثقافة والاجتماع وتزخر المطبوعات بتعاريف متعددة للعولمة، والعولمة في **اللغة** تعني جعل الشيء **عالمي** الانتشار في مداه أو تطبيقه، أمّا اصطلاحاً فالعولمة هي "أحد المصطلحات المحدَدة للوعي الإجتماعي في أواخر القرن العشرين وهي ليست مرادفة للتدويل، وخلافاً للجغرافية الدولية فإنّ الفضاء الكوني عالم لا تشكل الحواجز الحدودية أمامه أي عائق يذكر"[3]، لذا يمكن تعريف العولمة على أنّها "**ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك ويكون فيها الانتماء للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول**".

ولقد عبر عن ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة المصري بطرس بطرس غالي بقوله "ليست هناك عولمة واحدة، بل هناك **عولمات عديدة**، فعلى سبيل المثال هناك عولمة في مجال المعلومات والمخدرات والأوبئة والبيئة وطبعا وقبل كل هذا في مجال المال أيضاً، ومما يزيد الأمر تعقيدا أن العولمة قد صارت تتعاظم في المجالات المختلفة بسرعة

---

[1] _ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات الطبعة الثانية 2004 ص 14

[2] _عبد الخالق عبد الله،"**العولمة جذورها فروعها وكيفية التعامل معها**" مجلّة عالم الفكر، الكويت:المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، المجلّد 28- العدد الثاني أكتوبر/ديسمبر 1999م ص 50

[3] _ ريتشارد هيجوت، **العولمة والأقلمة:إتّجاهان جديدان في السياسة العالمية** سلسلة محاضرات 25 الإمارات أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1998م ص 03

متباينة"[1]، وضع كهذا يجعل العولمة كمتغيّر تغطّي عدداً غير محدود من أوجه الحياة الاجتماعية بل يمكن أن يتعدّى مداها من مجرد التعدّد القاري(أي بين القارات) إلى الكون بأكمله، كما من الممكن أن تحرّكها آليات مختلفة وفي الحالات جميعها يكون الحديث عن تعدّدية العمليات الاجتماعية[2]، ويكون آنئذ التعبير المفضل هو المصطلح بصيغة الجمع: **"العولمات"**: **العولمة الإقتصادية، العولمــة الاتصالية، العولمة العسكرية والأمنية، العولـمة البيئية، العولمــة السّياسية، العولمة الاجتماعية، العولمة الثقافية** .

1.1- العولمة الإقتصادية:

في النظرة التي تقول بحداثة مولد العولمة، يوجد شبه إجماع أن مفهوم العولمة برز أول ما برز في مجال الاقتصاد كنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت قفزة نوعية لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، فنجد مثلاً "إدوارد ليتواك Edward Luttwak" يعرّف العولمة على أنّها "انصهار العدد الهائل من الإقتصادات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء"[3].

1.2- العولمـة الاتصالية:

يشار بها أساساً إلى"المجموعة المترابطة من تكنولوجيا المعلومات والكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها انضغاط الزمان/ المكان والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم[4].

1.3- العولمــة الثقافيــة:

يستسيغ عبد الخالق عبد الله اعتماد تعريف "رونالد روبيرستون" للعولمة الثقافية كونها "تركيز اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلّي إلى المجال العالمي ومن المحيط الدّاخلي إلى المحيط الخارجي، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية"[5]، والعولمة وفق طرح "روبيرستون" تتكون من شقين **مادي** و**غير مادي**: وإذا كان الشق المادي يشير إلى انكماش العالم فالأهم منه هو الشق غير المادي الذي يشار به إلى وعي الإنسان بهذا الانكماش، هذا الوعي يعتبر البعد الجديد والأهم في مراحل بروز وتطور العولمة[6]. وفي السّياق ذاته يعرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" العولمة أنها "تقاطع**convergence** عالمي للمواقف والقيم التي تساهم في إقامة أجواء نفسية روحية

---

[1] هانس بيتر مارتن و هارالد شومان،**فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**،ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 238 ص 328

[2] جوران توربون،"العولمات، **الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية**" ترجمة بدر الرفاعي، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد 106 مايو 2001 ص 09

[3] هانس بيتر مارتن و هارالد شومان **فخ العولمة** مرجع سابق ص 57

[4] بيتر تايلور وكولن فلنت،**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر:الاقتصاد العالمي الدولة القومية المحليات**، سلسلة كتب عالم المعرفة العدد 282 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2002م ص 20

[5] عبد الخالق عبد الله، **العولمة جذورها فروعها وكيفية التعامل معها**، المرجع السابق ص 77

[6] عبد الخالق عبد الله"**عولمة السياسة والعولمة السياسية**"،مجلة المستقبل العربي العدد 278 أبريل 2002/4 السنة 24 ص27

ووجدانية متداخلة للمجموعة البشرية العالمية بشكل غير مسبوق"[1]. وهذا يعني أن العولمة تسعى إلى" إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحّد في القواعد والقيّم والأهداف مع ادّعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره"[2]، هذه العملية يشار لها عادة بفكرة **التنميط** " uni formalisation" أو التوحيد "unification" الثقافي للعالم؛ على حد التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية والتي عقدت اجتماعاتها في ستوكهولم عام 1998 برئاسة "خافيير دي كويلار" الأمين العام السابق للأمم المتحدة ورأت اللجنة أن التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي المتمثل في شبكات نقل المعلومات والسّلع وتحريك رؤوس الأموال[3].

ومن ثمة يمكن أن تكون العولمة الثقافية هي بالذات ما ذكره "بلقزيز من أنها "فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف_المسلّح بالتقانة_ فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلعها عملية العولمة"[4] ، ويتعالى الحديث في هذا الإطار عن ما يسميه الجابري"بـ"ثقافة الاختراق" التي تقوم على جملة أوهام هدفها "التطبيع" مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري[5]، والمحصّلة حسبما ذكره"كلود ليفي شتراوس" هي الانقياد إلى الثقافة الأحادية "mono culture"_على حد تعبير على شريعتي_ ، وآنئذ ستكون الحياة كلها شمندر" "betterave" لا يقدم فيها إلا هذا الطبق[6].

1.4- العولمة العسكرية والأمنية:

يعرّف(عبد الرزاق عيد) العولمة في بعدها العسكري على أنها "توسّع رأسمالي يحمل في يده مسدساً نووياً جديداً، إنها عولمة الإرتزاق والعسكرة القائمة على إشاعة ثقافة استهلاكية"[7]، أمّا كمال حماد فيعرفها على أنها "جعل العالم كله خاضعا لمنطق القوة الواحدة عبر تعميم ثقافة الخوف وسيادة الرعب، أمّا مرتكزاتها فهما القوة العسكرية المتفوقة والفكر الإستراتيجي الهادف إلى الهيمنة والسيطرة والغلبة"[8]. أضف إلى ذلك التركيز على ما يسمى "التهديدات الأمنية الجديدة" كالإرهاب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال والهجرة غير الشرعية بجانب التهديدات الأمنية التقليدية كامتلاك أسلحة الدمار الشامل واحتلال

1_ قاسم حجاج"**العولمة والتنشئة السياسية**"،مجلة السياسة الدولية العدد159 المجلد 40 يناير 2005 ص 25

2_ فضيلة دليو(وآخ)، **فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر علم اجتماع الاتصال**، قسنطينة:جامعة منتوري 1422 هـ_2002م ص 76

3_ السيد أحمد مصطفى عمر،**إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك** في:أحمد ثابت(وآخ)العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى كانون الثاني/ يناير 2003 ص 164

4_ عبد الإله بلقزيز، **العولمة والهوية الثقافية عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة**،ورقة قدّمت إلى **ندوة العرب والعولمة**، في أسامة أمين الخولي(محرر)،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية كانون الأول/ ديسمبر 1998م ص 318

5_ محمد عابد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات**،ورقة قدمت إلى ندوة العرب والعولمة، مرجع سابق ص 302

6_ فضيلة دليو(وآخ) ، مرجع سابق ص 107

7_ كمال حماد، **العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلى العراق**، مجلة شؤون الأوسط العدد 120 خريف 2005 ص 45

8- المرجع نفسه ص 45

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2139-2588

الأراضي وغيرها، وكذلك السعي لتهميش دور الأمم المتحدة وتعظيم دور حلف الأطلنطي مع التوسع المستمر في نطاق عملياته.

1.5- العولمة البيئية:

يمكن فهم العولمة البيئية على أنها "الخشية من أن تتجاوز الإتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الأرض على البقاء ككوكب حيّ، وهي تطمح إلى أن تصبح "عولمة سياسية خضراء".

1.6- العولمـة السّياسية:

لا تزال ظاهرة عولمة السياسة في بواكير ها الأولى، وهي من الظواهر الجديدة التي تحتاج للمزيد من البحث والدراسة، ورغم تزايد تداول المصطلح"إلا أنه لم يتم تعريفه أو تحديد عناصره"،والعولمة السياسية هنا يُعنى بها أحياناً"تقليص فاعلية الدولة وتقليل دورها واعتبار الشركات العابرة للقوميات والمنظمات العالمية شريكاً للدّولة في صنع قراراتها السياسية"؛ ويضاف إلى هذا كونها تعبّر عن"السّعي لتوحيد القيم السياسية وقواعد وأهداف العمل السياسي الذي يتجه نحو نهاية الدولة دائمة وشديدة الحضور"**l'état omniprésent**" والتحويل للمزيد من السّلطات نحو الأسفل، أي اللامركزية مع الانخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهوياً أو دولياً كالشّركات والمؤسسات العابرة للقوميات الإقتصادية والاجتماعية"، فالعولمة السياسية ترتبط أساساً ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة منذ عقد التسعينات والتي أخذت تنافس الدّولة في المجال السّياسي وخاصّة في مجال صنع القرارات وصوغ الخيارات، ولعلّ من أبرز هذه القوى على سبيل المثال لا الحصر:"المجتمع المدني العالمي"-"هيئة الأمم المتحدة"- "الإتحاد الأوربي....الخ".

ومن جهة أخرى يُعنى بالعولمة السياسية"الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافيا السياسية"، لذا تتجلى العولمة في المجال السياسي أساساً في محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون دول الجنوب، لذلك نجد أن تلك الدول تطرح مفاهيم مثل"حقوق الإنسان" و"الديمقراطية" كمفاهيم يجب على دول الجنوب تطبيقها وفق الفهم والتصوّر وطرق الإدارة المؤسسية الغربية لتحقيق الاندماج مع العولمة أي وفق المؤشرات الغربية، وهنا تمارس الدول الدافعة للعولمة "حقها" في"**التدخل الإنساني**" لمراقبة وحماية تطبيق تلك المفاهيم بيد أن هذا التدخّل يكون عادة تدخلاً انتقائياً، بمعنى أنه يتم فقط عندما تُنتهك مصالح القوى الدافعة للعولمة ويتم التغاضي عن تلك المفاهيم إذا تمّت حماية تلك المصالح ولو على حساب الشعوب وسيادة الدول،.. ويقودنا هذا إلى الأثر الأهم للعولمة وهو إضعاف سلطة الدولة من خلال التركيز على الإقلال من دور الدولة من خلال تقليص سلطاتها وأدوارها الاقتصادية (سياسات الخصخصة مثلاً..)، ووضع معايير عالمية لحدود دورها في مجالات الاقتصاد والمعلوماتية والتعليم والبيئة والأداء السياسي، ويتم محاسبتها من جانب قوى العولمة على أساسه، وهو ما أسماه بعض الباحثين"تدويل الدولة"، وهو موقف تصبح فيه الدولة قناة لنقل مقتضيات اقتصاد السوق العالمي إلى هياكل الاقتصاد المحلي.

وفي الحالات جميعها ستكون العولمة السّياسية مشروعٌ مستقبليّ أكثر من كونها غير ذلك، وهي في جوهرها "مرحلة تطوّرية لاحقة للعولمة الإقتصادية والثقافية، وإن قيام عالم بلا

حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بنفس سرعة أو سهولة قيام عالم بلا حدود إقتصادية أو ثقافية"[1].

1.7- العولمة الاجتماعية:

يشار بالعولمة في بعدها الاجتماعي عادة إلى بروز مجتمع مدني عالمي وكذا بروز مجموعة من القضايا الإنسانية المشتركة، لذلك يعرف"أنتوني جيدنز"العولمة على أنها "مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة تتكثّف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط إقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية"[2]، وعلى نفس الخُطى يسير كل من "Sorensen" و"Holm" في تعريفهما للعولمة بأنها "تكثيف للعلاقات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود"[3]، وكذلك "دافيد هيلد" "D.Held" و"ماك غرو" فيعرّفان العولمة على أنها "عملية أو مجموعة عمليات تنطوي على تحولات عميقة بصدد التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية عبر العالم"[4]، ولقد أدت هذه العولمة_بحسب دافيد هيلد_إلى"تمدّد الحدود الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الدول وإشاعتها"، وما يؤشّر على ذلك هو التزايد غير المسبوق في عدد المنظمات غير الحكومية وازدياد النشاط الاجتماعي عبر الأمم بشكل ملحوظ؛ فلقد عرفت هذه المنظمات انتشاراً غير مسبوق في العقود الأخيرة إذ تضاعف أربع مرات عدد المنظمات غير الحكومية العالمية، وفي الولايات المتحدة مثلا ازداد عدد تلك المنظمات بنسبة 70% ليصل إلى مليوني منظمة، وفي روسيا هناك ما يقارب 65 ألف منظمة نشأت بُعيد سقوط الاتحاد السوفياتي، وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة غير ربحية وتطوعية مسجلة، وأكثر من مائتي ألف منظمة غير حكومية في السويد، وأكثر من 210 ألف منظمة غير حكومية في البرازيل، ومع أن تلك المنظمات قد تضاعفت أربع مرات منذ 1970 إلا أن تقديماتهم في مجالات الإغاثة والتنمية لا تزال ضعيفة نسبياً نظراً للإقبال المتزايد على خدماتها ولازدياد الحالات الطارئة الإنسانية وتعقيداتها، وفي 1995 فقط قدمت تلك المنظمات ما مجموعه 10بلايين دولار أمريكي من أصل 60 مليون دولاراً أمريكيا مساعدات عبر البحار والمصروفة للتنمية، والملفت للنظر أن تلك المنظمات تؤمن على مبالغ كبيرة من المال يتم توزيعها إنسانيا واجتماعيا وصحيا وتربوياً، وحسب معلومات الصليب الأحمر(Red cross) فإن حجم ما توزعه تلك المنظمات يفوق ما يقوم به البنك الدولي(world Bank)، وبالرغم من أن كل تلك النقاشات قربت لنا مفهوم العولمة وحاولت الإحاطة به، فهي بقدر ما أجابت أثارت المزيد من الأسئلة حول هذه الظاهرة المتسارعة الخُطى وانعكاساتها على الحياة الإجتماعية عبر العالم خصوصاً مع ظهور شبكات عالمية تؤسس لإعادة ابتكار الحكم وصولاً للحكامة العالمية.

---

[1] عبد الخالق عبد الله، **العولمة جذورها فروعها وكيفية التعامل معها** مرجع سابق ص 81
[2] المرجع نفسه ص 53
[3] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق ص 11
[4] المرجع نفسه ص 13

2- حكامة الشبكات في ظل العولمة

كان أول وصف لمفهوم الشبكة سنة 1989م في مقالة بعنوان "الشبكات التي نحوكها" وذلك في نشرة بعنوان"الإدارة اليوم"[1]، وتعرّف **الشبكة** بأنها "صلات معيّنة بين نقاط وأناس هم أجزاء الشبكة، وللشبكة هندسة معمارية تعرف الطبيعة المحددة للعلاقات بين الوحدات في النظام"[2]، فهي بمثابة "إطار طوعي أو اختياري يضمّ أفراداً أو مجموعات أو منظّمات وبطريقة أفقية غير تراتبية تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال"[3]، وعادة ما يتمّ التأكيد على أنها **"شكل أفقي من أشكال التنظيم يتسم باللامركزية وغياب القيادة"**[4]؛ مع وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات، وهذه الجماعات تتغيّر من قضيّة لأخرى ومن وقت لآخر مع وجود أكثر من نمط اتصالي، كل ذلك يعني وجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعدّدة من الشراكة التي تسهم في تشكيل السّياسات**"policy Network"**[5].

وفي العادة يمكن أن تتخذ تلك الشبكات أنماطاً وأشكالاً متنوعة تختلف باختلاف الأهداف والسّياق الإجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه، فمن حيث **النطاق الجغرافي** هناك شبكات عالمية وإقليمية وقطرية، ومن المنظور **القانوني والمؤسّسي** توجد شبكات رسمية وأخرى غير رسمية، ومن منظور **نمط النشاط** هناك شبكات تركز على قضية معينة مقابل أخرى عامة تهتم بقضايا عديدة، ومن المنظور **الزمني** يرتبط شكل الشبكات بحدث معين وينتهي بانتهاء الحدث؛ فيما تتمتع شبكات أخرى بالاستمرارية[6].

وفي كل الحالات فإن هذه الشبكات هي بالفعل تؤسس لمرحلة **ما بعد العلاقات الدولية** كما عبر "جيمس روزناو" وإعادة إختراع الحكم العالمي حيث تتعدد الوحدات الفاعلة على المستوى الدولي ويمكن الحديث حينئذ عن فسطاطين:[7]

أ) **عالم الدول** ذي العدد المحدد والواضح وهو عالم يتحرك على الساحة الدولية من منطلق تحقيق شرعية الوجود .

ب) **عالم متعدد المراكز** قادر على العمل بذاتيته بعيداً عن سيطرة الدولة وهو في هذا يسعى إلى مزيد من الإستقلالية مع تخطّي عنصري الحدود والسيادة .

الأول لازالت فيه القواعد الدبلوماسية والقوة الوطنية هي مفتاح التغيير كما في السابق أما **الثاني** فهو عالم **سياسة تحتية عبر الحدود؛** الفاعلون فيها جدد ويختلف بعضهم عن بعض

---

1 _ مارك هاينز دانيال،**عالم محفوف بالمخاطر استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب أدهم شاكر عضيمة، الرياض: مكتبة العبيكان الطبعة العربية الأولى 1423 هـ 2002 ص 196

2- لمزيد من التفصيل: غراهام أليسون، **أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي**، في جوزيف ناي جون دوناهيو،**الحكم في عالم يتّجه نحو العولمة**، الرّياض:مكتبة العبيكان الطبعة العربية الأولى 1423هـ 2002م ص 116

3 _ محمد سعد أبو عامود،"**الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية**"مجلة المستقبل العربي العدد 299 جانفي 2004م ص 241

4 _ نهاد جوهر،" **المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي** "مجلة السياسة الدولية العدد 163 يناير 2006 المجلد 41 ص 48

5 _ سلوى شعراوي جمعة[وآخ]، **تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة الطبعة الأولى 2004م ص 31

6 _ محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق ص 241

7 _ كريستين عبد الله اسكندر،"**إعادة تشكيل العالم**"، مجلة السياسة الدولية العدد 141 يوليو 2000م ص 240

اختلافاً كبيراً[1]؛ وعادة ما يلجأ هؤلاء الفاعلون الجُدُد إلى تكوين **شبكات** للتأقلم مع الوضع العالمي الجديد ...

3- الأطراف/الشبكات المكونة للحكامة الشبكية المعولمة

يُعتبر مفهوم "الحكامة "**Governance**" أو"إدارة شؤون الدولة والمجتمع" أو "الحوكمة" أو "الحكمانية"..، من المواضيع المستجدة في العلوم الإجتماعية، والـ "**Governance**" عادة ما يُنظر له على أنّه "مفهوم **محايد** يعبّر عن ممارسة السّلطة السياسية وإدارتها لشؤون الدولة والمجتمع وموارده وتطوّره الاقتصادي والاجتماعي، وهو مفهوم أوسع من "الحكومة **Government**" لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية عمل المؤسّسات غير الرّسمية (القطاع الخاص، والمجتمع المدني...) وهو بهذا قديم قدم الحضارات البشرية"[2]، وقد نظر البعض إلى هذا المفهوم على أنه "تعبير عن أن شيء ما يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق ودون رسم أو تحديد لنظام معين، فهو نظام ينبع من الضرورة وليس نظام يتقرر وفق تصور سابق"[3].

أمَا الحكامة العالمية فيُشار بها إلى الإجراءات والمؤسسات_رسمية وغير رسمية_ التي تقود وتكبح الأنشطة الجماعية لجماعة ما؛ والحكومة هنا جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع التزامات رسمية ، ولا تحتاج الحكامة بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوَضها الحكومة بسلطة ما؛ **إذ ترتبط بالحكامة الشركات الخاصة العابرة للقوميات وروابط تلك الشركات والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية ؛ وغالباً ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإبداع الحكم وأحياناً بدون سلطة حكومية**[4] .

وتعتبر هذه الحكامة العالمية المثالية بمثابة عملية للقيادة التعاونية تجمع معاً الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدني لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع وهي توفر توجهاً إستراتيجياً يتمّ فيه تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية؛ ولكي تكون هذه الحكامة فعالة ينبغي أن تكون شاملة وديناميكية وقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية والقطاعية؛ وينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة؛ كما ينبغي أن تكون أكثر ديمقراطية من النظم الإستبدادية وأكثر انفتاحاً من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية وتكون تكاملية أكثر منها متخصصة[5].والجدير بالذكر أن هذه الأطراف المكونة للحكامة العالمية يصعب حصرها غير أنه يمكن أن نذكر على سبيل المثال أهمها وأكثرها فعالية .

---

[1] _ أولريش بيك، **ما هي العولمة؟** ترجمة أبو العيد دودو، كولونيا(ألمانيا): منشورات الجمل الطبعة الأولى 1999 ص59

[2] _ حسن كريَم **"مفهوم الحكم الصالح"** مجلة المستقبل العربي بيروت العدد 309 نوفمبر 2004م ص 40

[3] - زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003م ص 11

[4] _ جوزيف ناي و جون دوناهيو، مرجع سابق ص 32

[5] _ جيمس.م بوتون و كولن برادفور جونيور؛ **الحوكمة العالمية قوى فاعلة جديدة؛ قواعد جديدة؛ لماذا يحتاج القرن العشرين إلى إعادة نمذجة**؛ مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2007م ص 11

3.1- الشركـــات/الشبـــكات

نشرت مجلة "الإيكونوميست"(عدد 4 أبريل 1998م) أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط للعام المذكور قد تشكل نحو 32 ألف تحالف بين الشركات في أنحاء العالم؛ ثلاثة أرباعها بين شركات عبر الحدود[1]، وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة خصوصاً إذا علمنا ما قاله "جوهان" عن فكرة "مركب البرنامج الجديد" الذي تحتل الولايات المتحدة مكانه القلب والذي يهدف_بحسبه_إلى **تأسيس"شبكات للتعاون بين الشركات" تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من صياغة "نظام رأسمالي جديد" على المستوى الدولي يماثل النظام السّائد في الولايات المتحدة**[2]، وهذا يعني فيما يعنى أن عولمة رأس المال ومجموع الشبكات اللاّمادية جعل من الشركات هي الأخرى مرتبطة ببعضها البعض في إطار شبكيّ معقّد ومتشابك أطلق عليه أحد الباحثين **"الشّركات/ الشّبكات"**[3]؛ وهو مصطلح يعبّر عن شركات عابرة للأمم والأوطان وهي تستجيب إلى غياب الحكم بتقديم أشكال حكم خاصة بها؛ ومن أجل هذا تشكل شركات الطيران والكومبيوتر أحلافا فيما بينها لتكسب ميزة تنافسية[4].

وفي كل الأحوال فإن الشركات/الشبكات تشير إلى "كل وحدة عمل تجاري تخدم حاجة محلية ولها اتصالاتها الواسعة بالوحدات الأخرى وتسترشد برؤية مشتركة وتشغل الصيّغ الأولية؛ والأولويات المركزية وقرارات الإستثمار المتخذة مركزياً، ويؤمّن المركز مجالاً أكثر محدودية لخدمات القيمة المضافة ويعمل أيضاً كمفتاح تغيير ذكيّ لنشر المصادر حول العمل التجاري؛ والشبكة في هذا هي اعتماد متبادل حقيقي بتحفيزها قدرات كل من الوحدات العاملة لتقوية أدائها الجماعي"[5].

3.2- الأفراد كقوة عظمى في عالم الشبكات

لا يُستثنى الأفراد في عالم الشبكات "إذ يستطيع **فرد واحد** أن يطلق إشاعة عبر **شبكة الشبكات**(الإنترنت) قد تؤدي إلى إشعال حريق ينتشر بسرعة كبيرة كما حدث مع الرّهاب المرضي الشامل للعالم بشأن الأطعمة المعدّلة وراثيا والذي أطلقته حفنة من الأفراد عبر الإنترنت[6]، وفي هذا الموضوع يتحدّث فريدمان عن **ثلاث توازنات** فرضها "نظام العولمة": التوازن التقليدي **بين الدول الأمم**، ثمّ بين **الدّول الأمم والأسواق**، وأخيراً والأهمّ **التوازن بين الأفراد والدّول الأمم**، وفي التوازن الأخير يتحدث فريدمان عن كيفية منح شبكات الاتصال العالمية مزيداً من القوة للأفراد تمكنّهم من التأثير في الأسواق وفي الدول الأمم؛ لهذا فهو

---

[1] - توماس فريدمان،**السيارة ليكساس وشجرة الزيتون- محاولة لفهم العولمة**، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2000 ص 300

[2] _ إيان كلارك، **العولمة والتفكّـــك**، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، الطبعة الأولى 2003م ص 250

[3] - يحيى اليحياوي، العولمة أية عولمة؟ المغرب: إفريقيا الشرق 1999م ص 124

[4] - جوزيف ناي و جون دوناهيو، مرجع سابق ص 46

[5] - مارك هاينز دانيال، مرجع سابق ص 196

[6] - جيمس ديفيسون هنتر و جوشوابيتس، **في طليعة العولمة الأمريكية** في : بيتر إل بيرغر- صموئيل هانتنغتون، **عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان 2004م ص 492

يستعمل تعبير"**الأفراد كقوة عظمى**"[1] والمثال على ذلك ما كتبته المجلة الإقتصادية الأمريكية " Bloomberg Business week" في صفحة غلافها عن جورج سوروس أنّه "**الرّجل الذي يحرّك الأسواق**"**the man who moves the markets**"[2]، أما الأمثلة على قوّة تأثير الأفراد في عالم الشبكات فهي أكبر من أن تعدَ .

3.3- شبكات المنظمات غير الحكومية

القطاع الثالث؛ والنظام الثالث؛ والمنظمات غير الهادفة للربح؛ والقطاع المستقلّ؛ والمنظمات الطّوعية الخاصة؛ والقطاع الأهلي؛ والنظام الخيري؛ والقطاع الخفي؛ ومنظمات التغيير الإنساني...؛ جميعها من بين المصطلحات التي تعبر عن نفس الظاهرة؛ إلا أن المصطلح الأكثر شيوعا في الأدبيات هو "**المنظمات غير الحكومية**"[3]؛ ولقد رأى أنصار"مفهوم الشبكات"أن هذا المفهوم سوف يُسهم في إعطاء المشاركين من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والذي طالما تم تهميشهم صوتاً أكبر في صياغة السياسات؛ وبالتالي سوف يُسهم في تعميق المشاركة الشعبية وتوسيع مساحة الديمقراطية[4]، وهذه المنظمات غير الحكومية والحركات الإجتماعية ستكون الدّعامة الثالثة للنظام السياسي والاقتصادي لتوازن سلطة الدّولة ودوائر الأعمال[5]، وقد شبَه جيدنز الديمقراطية الراسخة بكرسي ثلاثي الأرجل: **فالحكومة** و**الاقتصاد** و**المجتمع المدني** جميعها بحاجة لأن تكون في حالة توازن ومتى هيمن أحدها على البقية تلت ذلك عواقب وخيمة[6] .

وقد تزايد عدد تلك المنظمات غير الحكومية في العقود الأخيرة من القرن العشرين ليرتفع من 6000 إلى 26000 وتراوح من حيث الحجم من"الصندوق الدولي للطبيعة" والذي فيه 05 ملايين عضو إلى منظمات صغيرة في الشبكة[7]، هذا الإنفجار غير المسبوق لهذه الظاهرة يعبَر عن توجه قوي لأن يقتصر دور الحكومة على **وضع السّياسة** بدلاً من أن يكون غالباً عليه دور مقدّم الخدمات[8] ومن ثمة تُترك هذه المهمّة الأخيرة إلى الشركاء الآخرين ومنهم الدّعامة الثالثة أو القطاع الثالث المشكل للحكامة .

وبشكل عام تمتلك هذه المنظمات غير الحكومية سيل من القدرات ما يساعدها على التكيف وبناء تحالفات مع المسؤولين في الحكومات الذين لهم سلطات ونفوذ للتأثير في مجال

---

[1] - توماس فريدمان، مرجع سابق ص 38

[2] - هانس بيتر مارتن و هارالد شومان، مرجع سابق ص 117

[3] - عطية حسين أفندي،**دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ، في: سلوى شعراوي جمعة [وآخ]، ندوة إدارة شؤون الدولة والمجتمع،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، الطبعة الأولى 2003م ص 22

[4] - سلوى شعراوي جمعة [وآخ]، **تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق ص 33

[5] _سمير أمين فرانسوا أوتار، مناهضة العولمة حركة المنظمات الشعبية في العالم، القاهرة: مكتبة مدبولي 2004م ص69

[6] - انطوني جيدنز، **عالم جامح - كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا** ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم، بيروت: المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى 2003م ص 116

[7] - جوزيف ناي و جون دوناهيو، مرجع سابق ص 46

[8] _السيد ياسين،**الحوار الحضاري في عصر العولمة**، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية أغسطس 2002م ص 285

عملها[1]، كما هذه العلاقات المعقدة **فرضت على كثير من هذه المنظمات أن تتخذ شكلاً شبكياً** بحيث يكون لها فروع في مختلف دول العالم كما هو الحال بالنسبة **لمنظمّة الشفافية العالمية** على سبيل المثال [2].

وقد أوعز إيان كلارك هذا التشابك والتركيب أو التعقيد المتزايد من الأنشطة على **المستوى عبر القومي ومستوى الدولة نفسها وما دون الدولة** إلى ثنائية "*العولمة والتفكك*"[3]، فعلى **المستوى عبر القومي** تتعد الشبكات العالمية التي تم تشكيلها لتتبنى القضايا المُهمّة ذات الطابع العالمي ولعل أشهر هذه الأمثلة هي"**حملة يوبيليه 2000**" أو "**حملة إلغاء الدين العالمية**" والتي تحولت إلى شبكة ذات طابع عالمي دائم عرفت بـ"**شبكة يوبيليه العالمية- Jubilee international**" ويرمز لفظ "يوبيليه" إلى كلمة انجليزية تشير إلى"غفران الدين"[4]، أما على **مستوى الدولة** فيذكر"داڤيد براون" أن هذه المنظمات تقدّم الخدمات وتحرّك العمل السياسي وتقدم معلومات وتحليلات وكمجموعة تقدم مساعدات أكثر مما يقدم جهاز الأمم المتحدة[5]، وقد ذكرت"**political science and politics**" أن **حركة الإخوان المسلمين** طورت **شبكة موازية من المؤسسات تشمل مساجد خاصّة؛ ومستشفيات؛ ومدارس؛ وبنوك؛ وشركات استثمارية؛ وقدمت خدمات واسعة** النطاق لأعضاء النقابات المهنية التي فازت بأغلبية في مجالس إدارتها..[6] وهذا دليل واضح على أن النشاطات الشّبكية لهذه المنظمات ممتدة حتى مستوى ما دون الدولة .

وللإنصاف فإن أهم الإيجابيات التي تُحسب لهذه المنظمات هي دورها المتزايد في العقود الأخيرة من أجل تحسين وحماية البيئة على الأصعدة المحلّية والوطنية والدولية[7]؛ وعادة ما تعتمد في ذلك على "تبادل المعلومات" أو ما أطلق عليه "سياسات المعلومات" و"**أسلوب الإحراج**" عن طريق **كشف الحقائق والممارسات السّلبية** التي تتورّط فيها الحكومات والمنظمات الدولية..[8]؛ وما ساعدها على ذلك طبعاً التكنولوجيات الإعلامية والاتصالية بما فيها الصحافة الأمر الذي مكّنها من تعبئة الناس والحكومات لصالح قضايا معينة منها حماية البيئة؛ حقوق الإنسان؛ حقوق المرأة...الخ، وعلى الرغم من أنها لا تنشر جيوشاً جرّارة ولا تمارس تأثيراً مباشراً إلا أنها تدرك حقيقة كونها الضمير الأخلاقي/المعنوي للشؤون العالمية[9]،وهي في هذا **لا تستهدف العولمة بل مساوئها**[1]؛ وهو ما دعى (ناعومي كلاين)

---

[1]- سلوى شعراوي جمعة[وآخ]، **دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع** في: ندوة إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، مرجع سابق ص 25

[2] - نهاد جوهر، مرجع سابق ص 47

[3] - إيان كلارك، مرجع سابق ص 303

[4] - نهاد جوهر، مرجع سابق ص 48

[5] - جوزيف ناي و جون دوناهيو، مرجع سابق ص 46

[6]- هالة مصطفى"**الدولة ومرحلة جديدة في علم السياسة**"مجلة السياسة الدولية العدد 142 أكتوبر 2000م ص 64

[7]- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك** ترجمة محمد عارف سلسلة كتب عالم المعرفة العدد 142 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أكتوبر 1989م ص 397

[8]- نهاد جوهر، مرجع سابق ص 48

[9]- جيمس ديفيسون هنتر و جوشواييتس، مرجع سابق ص 49

لأن يُطلق على المجتمع المدني العالمي الجديد تعبير"**إنترنت حي" internet vivant"**[2].

3.4- الدولـــة/الـــشبكة

لاشك أن لتلك الشبكات التي عددناها آثاراً عميقة على الهرميات "**hierarchies**" معظمها سلبي، إذ إنّ طبيعة الشبكة تتخطّى قيود الهرميات البيروقراطية والإدارية[3]، وخاصّة بالنسبة للدول- الأمم حيث يكون هذا المستوى من التدرج الإداري مخترقا بشبكة وظيفية من الشركات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع أعداد من المحترفين ومستخدمي الإنترنت؛وجزء من هذا هو ما جرى عدُّه "تدويلاً للدولة"[4].

كما أن هذا الوضع الجديد الذي فرضته الشبكات أفرز نمطاً جديداً من الدّول؛ يحلو للبعض تسميته "**الدولة/الشبكة**"[5]، والدولة/الشبكة_حسب ريتشارد هيجوت_"سوف تتوزع أجزائها الوظيفية (كالمحاكم؛ والمؤسسات المنظمة_للأنشطة؛ والهيئات التنفيذية؛ وحتى التشريعية) مشكّلة شبكة تتعامل مع مثيلاتها في الخارج، ويتمخض عنها نظام كثيف من العلاقات يتخطى الحدود الوطنية ويضغط على الدولة/ ويساعدها أحياناً لتجد حلولاً ناجعة للمشكلات الناجمة عن العولمة"[6].

وما يجدر التنويه به هنا هو فارق القوة في التأثير بين دول الغرب وعالم الجنوب في عالم الشبكات الجديد، ورغم كل هذا التشابك أو التشبيك الذي فرضته العولمة كونها شكل أفقي للحكامة يتسم بغياب القيادة إلاّ أن هذا لا يمنع وجود علاقات القوى داخل هذه الشبكات خاصة بين المكوّن الشمالي والمكوّن الجنوبي في ضوء اختلال الموارد سواء التنظيمية أو المادية...الخ[7].

خاتمة الدراسة

وفي الأخير يجب الإعتراف بأن العولمة النيو- ليبرالية تكتسي أهمية بالغة في كل ما يتصل بالشأن الإجتماعي والسياسي المعاصر، وبفضل التثويرات التّكنو- ترونية لم تعد هناك عولمة واحدة بل عولمات عديدة؛ وبالسّبق كانت العولمة "إقتصادية" غير أنه في العقود

---

[1]-عبد النور بن عنتر، **الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي**، بيروت: مجلة شؤون الأوسط العدد 107 صيف 2002 ص 82

[2]_جان زيغلر، **سادة العالم الجدد العولمة ؛النهّابون؛ المرتزقة؛ الفجّر**، ترجمة محمّد زكريا إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثّانية أيلول سبتمبر 2004 م ص 244

[3]- عمرو الجو يلي،**"العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية"** مجلة السياسة الدولية العدد 123 يناير 1996م ص 84

[4]- بان ندرفين بيترسه، **العولمة والتهجين**، في فرانك جي لتشز وجون بولي، العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية-المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى آذار/ مارس 2004 ص 192

[5]- قاسم حجاج **"أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة [دراسة حالة الدول الصغيرة]** "مجلة السياسة الدولية، العدد 166 المجلد 41 أكتوبر 2006م ص 62

[6]- مازن غرايبة، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية**، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الذي نظّمته كلية العلوم السياسية والإعلام بعنوان **"الدّولة الوطنية والتحولات الدّولية الراهنة"** الجزائر 1424هـ-2003 منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام ص 28

[7]- نهاد جوهر، مرجع سابق ص 48

الأخيرة من القرن العشرين برزت العولمة الاتصالية- الإعلامية والتي ساعدت في نشوء العولمة الثقافية، ومن أجل خدمة أو حماية المشروع الإقتصادي للعولمة ظهر ما بات يعرف بـ"عسكرة العولمة" و"العولمة العسكرية"، كما لامست عدوى هذه العولمات السّياسة أيضاً فارتسمت ملامح"عولمة سياسية"، وكان من أبرز سيّئات المشروع الإقتصادي للعولمة واقعاً بيئياً كارثياً ولد ما بات يُعرف بـ"العولمة البيئية" (عولمة مادّة البيئة، وعولمة الأفكار البيئية، وعولمة حكم البيئة)، كل ذلك ولد آثاراً ساهمت في تمدّد الحدود الإجتماعية بين الدّول ما أدّى إلى ظهور"عولمة اجتماعية"(تكاثر منظّمات المجتمع المدني العالمي..)، وهو ما رسّخ الإعتقاد بأنّ العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الإقتصاد والسّياسة والثقافة والاجتماع والسّلوك... والجدير بالذكر هنا أن جميع تلك التجليات العولمية المعاصرة انعكست على عملية الحكم حين بدأ التحول من مفهوم الحكومة إلى "الحكامة" بجميع مستوياتها المحلية والوطنية والعالمية من خلال ظهور فاعلين جدد على المسرح (شركات عابرة، منظمات دولية وغير حكومية، وما يعرف بـ"الإرهاب الدولي"، والجريمة المنظمة...الخ) ساهموا جميعاً بالإضافة إلى الدولة في ميلاد نمط جديد من تشبيك الحكم وهو ما بات يعرف **بالحكامة الشبكية الموسعة** .

ورغم من كل التطورات الأخيرة يتوقع كثير من المراقبين أن **الحكم في ظل العولمة سيبقى مركزاً في الدولة الأمة** وسوف تبقى قوة هذه الدولة هامّة جدّا وسيحدث توزّع للقوة فيما بين تلك الدول؛ ولكن مع ذلك أيضاً ستصبح صورة **الدولة "مضلّلة"** بصورة متزايدة لأن **وكالات الدول مرتبطة بشبكات** من ممثلي القطاع **الخاص** والقطاع **الثالث المدني**، كما أن الشبكات فيما بين الحكومات والعلاقات عبر الأمم من جميع الأنواع سوف تصبح أكثر أهمّية وهو ما سيُحدث اختلاط بين **ائتلافات عدة لأجزاء من الحكومات ومن منظمات غير حكومية** تتحالف ضد أجزاء أخرى من الحكومات المتحالفة مع شركات عبر الأمم مثلاً، وسوف يُصبح التشبيك العالمي حينئذ أكثر تعقيداً وضبابية .

وفي كل الأحوال سوف يحتاج ذلك الحكم المستقبلي إلى تعاون **متشابك وموسع** ويُحتمل أن تصبح القواعد المنظمة هرميا أقل فعالية، وهو ما يقود أيضا إلى التأكيد على نتيجة وقناعة غاية في الأهمية وهي أن **أي شكل مستقبلي من أشكال الحكم سوف يكون على شكل شبكات بدلاً من مراتب وطبقات** وأن الفاعلين الجدد لن يدّخروا جهداً في المستقبل على الأقل في الوقوف ضد الحكومات والدول وفي أحايين أخرى معها أو من أجلها عبر مطالبتها بإعادة النظر في دورها ليس لتحجيمه بالضرورة ولكن لجعله أكثر كفاءة وقدرة على التكيّف والإستجابة للتحديات الجديدة والمتسارعة والمصاحبة للعولمة النيو- ليبرالية .

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة

I. الكتب

1) الخولي، أسامة أمين(محرر) **ندوة العرب والعولمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية كانون الأول/ديسمبر 1998م
2) الكايد،زهير عبد الكريم، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003م
3) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك** ترجمة محمد عارف سلسلة كتب عالم المعرفة العدد 142 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أكتوبر 1989م
4) اليحياوي، يحيى ، العولمة أية عولمة؟ المغرب: إفريقيا الشرق 1999م
5) أمين، سمير و أوتار، فرانسوا، مناهضة العولمة حركة المنظمات الشعبية في العالم، القاهرة: مكتبة مدبولي 2004م
6) بيرغر، بيتر إل– وهانتنغتون، صموئيل ، **عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان 2004م
7) بيك، أولريش، **ما هي العولمة؟** ترجمة أبو العيد دودو، كولونيا(ألمانيا): منشورات الجمل الطبعة الأولى 1999
8) تايلور، بيتر وفلنت كولن ،**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر:الاقتصاد العالمي الدولة القومية المحليات**، سلسلة كتب عالم المعرفة العدد 282 الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2002م
9) ثابت، أحمد (وآخ)، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى كانون الثاني/ يناير 2003
10) جمعة، سلوى شعراوي[وآخ]، ندوة إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، الطبعة الأولى 2003م
11) جمعة، سلوى شعراوي [وآخ]، **تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة الطبعة الأولى 2004م
12) جيدنز، انطوني،**عالم جامح- كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا**_ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم، بيروت: المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى 2003م
13) دانيال،مارك هاينز،**عالم محفوف بالمخاطر استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب أدهم شاكر عضيمة، الرياض: مكتبة العبيكان الطبعة العربية الأولى 1423 هـ 2002
14) دليو، فضيلة(وآخ)، **فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر علم اجتماع الاتصال**، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري 1422 هـ_2002م

15) زيغلر، جان،**سادة العالم الجدد العولمة؛النهّابون؛المرتزقة؛الفجّر**، ترجمة محمّد زكريا إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثّانية أيلول سبتمبر 2004م
16) كلارك، إيان، **العولمة والتفكّـــك**، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، الطبعة الأولى 2003م
17) لتشز، فرانك جي وبولي جون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية-المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى آذار/ مارس 2004
18) مارتن، هانس بيتر و شومان، هارالد، **فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 238
19) منصور، ممدوح محمود،**العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات الطبعة الثانية 2004
20) ناي، جوزيف، و دوناهيو، جون ،**الحكم في عالم يتّجه نحو العولمة**، الرّياض:مكتبة العبيكان الطبعة العربية الأولى 1423هـ 2002م
21) غرايبة، مازن،**العولمة وسيادة الدولة الوطنية**،الملتقى الدولي الذي نظّمته كلية العلوم السياسية والإعلام بعنوان **"الدّولة الوطنية والتحولات الدّولية الراهنة"** المنظم يومي 22-23 أكتوبر 2003 بكلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر: دار هومة 2004
22) فريدمان، توماس ،**السيارة ليكساس وشجرة الزيتون-محاولة لفهم العولمة**، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2000
23) هيجوت،ريتشارد،**العولمة والأقلمة: إتّجاهان جديدان في السياسة العالمية**، سلسلة محاضرات25 الإمارات أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1998م
24) ياسين، السيد ،**الحوار الحضاري في عصر العولمة**، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية أغسطس 2002م

II. مقالات علمية:

1. أبو عامود، محمد سعد ،**"الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية"**مجلة المستقبل العربي العدد 299 جانفي 2004م
2. الجويلي، عمرو ،**"العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية"** مجلة السياسة الدولية العدد 123 يناير 1996م
3. اسكندر،كريستين عبد الله،**"إعادة تشكيل العالم"**،مجلة السياسة الدولية العدد141يوليو 2000م
4. بن عنتر، عبد النور، **الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي**، بيروت: مجلة شؤون الأوسط العدد 107 صيف 2002
5. بوتون، جيمس.م و جونيور، كولن برادفور؛ **الحوكمة العالمية قوى فاعلة جديدة؛ قواعد جديدة؛ لماذا يحتاج القرن العشرين إلى إعادة نمذجة**؛مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2007م

6. توربون، جوران ،"العولمات، **الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية**" ترجمة بدر الرفاعي، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد 106 مايو 2001
7. جوهر، نهاد،"**المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي**"مجلة السياسة الدولية العدد 163 يناير 2006 المجلد 41
8. حجاج، قاسم"**العولمة والتنشئة السياسية**"،مجلة السياسة الدولية العدد159 المجلد 40 يناير 2005
9. حجاج، قاسم "**أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة [دراسة حالة الدول الصغيرة]** "مجلة السياسة الدولية، العدد 166 المجلد 41 أكتوبر 2006م
10. حماد، كمال ، **العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلى العراق**، مجلة شؤون الأوسط العدد 120 خريف 2005
11. كريَم، حسن "**مفهوم الحكم الصالح**" مجلة المستقبل العربي العدد 309 نوفمبر 2004م
12. مصطفى،هالة "**الدولة ومرحلة جديدة في علم السياسة** "مجلة السياسة الدولية العدد 142 أكتوبر 2000م
13. عبد الله، عبد الخالق، "**العولمة جذورها فروعها وكيفية التعامل معها**" مجلّة عالم الفكر، الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، المجلّد 28- العدد الثاني أكتوبر/ ديسمبر 1999م
14. عبد الله، عبد الخالق "**عولمة السياسة والعولمة السياسية**"،مجلة المستقبل العربي العدد 278 أبريل 2002/4 السنة 24